صلى الله عليه وسلم لاصلاة لحضرة طعام اما اذا حيف من ادخاله كالمسجد فلا يجوز ادخاله وبين جعل صفوفهم اي المصلين على الميت ثلاثة فاكثر لخبر من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد اوجب اي حصلت له المغفرة ولعد اكانت الثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الافضلية كما قاله الزركشي عن بعضهم ثم يتجه ان الاول بعد الثلاثة الخبر لحصول الغرض بها وانما يجعل الاول احتفالا محافظة على مقصود الشارع من الثلاثة وتاكد كما في البحر استحباب الصلاة على ميت في الاوقات الناخيلة كيوم عرفة والعيد وعاشوراء ويوم الجمعة وليلتها واذا صلي عليه اي الميت فحضر من اي شخص لم يصل عليه صلي استحبابا ياسوا كانت قبل دفنه ام بعده وينوي بها كالباقي المجموع الفرض والاصل في ذكر خبر انه عليه الصلاة والسلام صلى على قبور جماعة وبعلوم انهم انما دفنوا بعد الصلاة ومن هذا اخذ جمع استحبابه تاخيرها عليه الى بعد الدفن ومن صلى على ميت جماعة او منفردا لا يعيدها اي لا يسن له اعادتها على الصحيح في جماعة ولا انفراد لان المعاد نفل وهذه لا يشتغل بها من لا يعيد ها مرة ثانية لعدم ورود ذكر شرعا بخلاف الفرائض فانها تعاد وان وقعت الاولى نفلا كصلاة الصبي نعم فاقد الطهورين اذا صلى ثم وجد ما يتطهر به يعيد قاله القفال في فتاويه وقياسه ان كل من لزمته اعادة المكتوبة لخلل يصلي هنا ويعيد ايضا لكن هل يتوقف ذكر على تعيين صلاته عليها او لا فيه احتمال والاقرب نعم بل لا ينبغي ان يجوز له ذكر مع حضور فرض الصلاة بغيره والثاني يستحب له الاعادة كغيرها وعلى الاول لو اعادها وقعت نفلا كما في المجموع وهذه خارجة عن القياس اذ الصلاة لا تنعقد حيث لم تكن مطلوبة بل قيل ان هذه الثانية تقع فرضا كصلاة الطايفة الثانية ويوجه انفرادها بان المقصود من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء وقد لا يقبل الاولى ويقبل الثانية فلم يحصل الفرض يقينا

واما اي المقصود



واما من لم يصل فتقع صلاته فرضا لا يقال سقط الفرض بالاولى فامتنع وقوع الثانية فرضا لانا نقول الساقط بالاولى خرج الفرض لا هو وقد يكون ابتداء الشيء غير فرض وبالدخول فيه يصير فرضا كالتطوع واحد خصال الواجب المخير ويدل لذلك قول السبكي فرض الكفاية اذا لم يتم المقصود منه بل تتجدد مصلحة بتكرر الفاعلين كتعلم العلم وحفظ القران وصلاة الجنازة اذ مقصودها الشفاعة لا يسقط بفعل البعض وان سقط الحرج وليس كل فرض يأثم بتركه مطلقا ولا توخر الصلاة عليه اي لا يندب التاخير لزيادة مصلين لخبر اسرعوا بالجنازة ولا باس بانتظار الولي اذا رجي حضوره عن قرب وامن من التغير وشمل كلامه ما لو رجي حضور تتمة اربعين او مائة ولو عن قرب لئلا يمنع من الصلاة على القبر بعد حضورهم خلافا للزركشي ومن تبعه وقاتل نفسه كغيره في وجوب الغسل له والصلاة عليه لخبر الصلاة واجبة على كل مسلم برا كان او فاجرا وان عمل الكباير وهو وان كان منقطعا لكنه مرسل وهو حجة اذا اعتضد بامور منها قول اكثر اهل العلم وقد وجدها وما في مسلم من انه صلى الله عليه وسلم امتنع من الصلاة على رجل قتل نفسه محمول على الزجر عن فعل مثله بل قال ابن حبان في صحيحه انه منسوخ ولو نوى الامام صلاة غايب والمامموم صلاة حاضر او عكس كل منهما جاز كالو اقتدى في الظهر بالعصر او بالعكس وعلم من كلامه جواز اختلافهما في المصلى عليه مع اتفاقهما في الحضور او الغيبة بطريق الاولى ويشمل جميع ذكر قولنا لو نوى المامموم الصلاة على غير من نواه الامام جاز والدفن بالمقبرة افضل منه في غيرها للاتباع وتيل

٢٠٨

قوله في دعا الماربين وفي افضل مقبرة بالبلد اولى ويكره الدفن بالبيت كما قاله القفال الا ان تدعو اليه حاجة او مصلحة كما يأتي عن ان المشهور انه خلاف الاولى لا مكروه وانما دفن صلى الله عليه وسلم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)